Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية

العدد (100) المجلد (3) حزيران 2024

ما حكم عليه باللحن من القراءات القرآنية في إعراب القرآن للنحاس - دراسة نحوية

What was the judgement of recitation errors in Qur'anic Parsing by Al-Nhas" A Syntactic Study"

أ.د نصيف جاسم محمد الراوي مها طالب عواد الكربولي
جامعة الأنبار/ كلية التربية- القائم

Email:
Naseef.jaseam@uoanbar.edu.iq:
maha.talib@uoanbar.edu.iq

Published: 1- 6-2024

Keywords: اللحن، القراءات، النحاس ، إعراب ، القرآن

Abstract

Amongst the broad issues dealt with in the books of the parsing of the Holy Qur'an is the issue of recitation errors, and among these books is the book of Qur'anic Parsing by Al-Nhas. It has been judged on some Qur'anic readings {qirā'āt} to be recitation errors because it violates a rule of Arabic language.

These issues varied between grammatical, morphological, and other linguistic aspects, but I dealt with the grammatical aspect in this paper and showed that the judgment on these points is rejected based on the words of linguists and Quranic readings. The Arabic language is very broad, and these readings {qirā'āt} followed one or another approach to Arabic language, although not famous.

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

من المسائل التي سلط هذا البحث الضوء عليها، في كتب إعراب القرآن الكريم مسألة اللحن في كتاب إعراب القرآن للنحاس فقد حكم على بعض القراءات على أنها لحن لمخالفتها لقاعدة من قواعد العربية. وتنوعت هذه المسائل بين نحوية وصرفية وأخرى لغوية، لكنني تناولت الجانب النحوي في هذا البحث وبينت أن الحكم على هذه المواضع مردود بناء على كلام علماء اللغة والقراءات القرآنية فاللغة العربية واسعة جدا وقد اتفقت هذه القراءات مع وجه من وجوه اللغة وإن لم يكن مشهورا.

المقدمة

الحمد لله الذي شرفنا بلغة القرآن، والصلاة والسلام على سيد الإنس والجان.

أما بعد:

فإن الناظر في علوم العربية والمتبحر في جهود علمائها يتيقن حق اليقين أن الله تعالى إنما سخر هذه العلوم وأعان أصحاب هذه الجهود لغاية نبيلة وعظيمة ألا وهي حفظ كتاب الله تعالى من التحريف والتغيير واللحن إلى يوم الدين، وصون اللسان العربي من التأثر بلسان العجم والبعد عن طرق العربية الأصيلة.

إن الجهود التي بذلها شيوخ هذه اللغة وكبارها جهود عظيمة نشيد بها مهما كانت فكل يجتهد حسب علمه وفهمه لهذه اللغة ، ولقد كان موضوع البحث الموسوم بـ(اللحن في إعراب القرآن للنحاس–دراسة نحوية–) قد درس بعضا من هذه الجهود، فالنحاس قد وصف بعض القراءات المتواترة باللحن لمخالفتها لقاعدة نحوية ، ونحن لا نتهمه رحمه الله بسوء إنما نقول إن هذا كان اجتهادا منه لحفظ اللغة والقرآن الكريم من أي لحن ، وهذا كان مدار البحث الذي بينت فيه من خلال ردود علماء اللغة وعلماء القراءات القرآنية أن هذا التلحين لا يعتد به خاصة فيما يخص القراءات المتواترة ، فهذه الردود كانت جهودا عظيمة لأصحابها لا تنكر.

ولقد كانت منهجية البحث كالتالي: أولا: استخراج المواضع التي حكم عليها باللحن في كتاب إعراب القرآن للنحاس–النحوية منها– ثانيا: عرض آراء علماء اللغة والقراءات حول كل مسألة وثالثا: إيصال القارئ إلى نتيجة مفادها إبطال تلحين كل مسألة.

وقد تم اختيار عشرة مواضع من سور القرآن الكريم لتكون مدار البحث

وجاء البحث في جانبين: الأول: اللحن، وقد ضم تحته مسائل تتعلق بهذا المصطلح من التعريف به لغة واصطلاحا، ومسألة تلحين القراءات القرآنية وخلاف النحويين حولها، والثاني: هو دراسة تطبيقية لما حكم عليه باللحن في كتاب إعراب القرآن للنحاس في عدد من المواضع من كتاب الله تعالى، ثم تجيئ الخاتمة لتوضح خلاصة البحث وما توصل إليه ، وأخيرا ثبت المصادر والمراجع

أولا: اللحن في اللغة والاصطلاح:

اللحن لغة: قال ابن منظور(ت711هـ) : (قَالَ ابْنُ الأَثير: اللَّحْنُ الْمَيْلُ عَنْ جِهَةِ الِاسْتِقَامَةِ؛ يُقَالُ: لَحَنَ فلانٌ فِي كَلَامِهِ إِذا مَالَ عَنْ صَحِيحِ المَنْطِق)[1]

قال الزبيدي(ت 1205هـ) :(اللَّحْنُ: المَيْلُ؛ وَقد لَحَنَ (إِلَيْهِ) إِذا نَواهُ و (مالَ) إِلَيْهِ)[2]

اللحن اصطلاحا: مخالفة العرب في سنن كلامهم كما اصطلح على ذلك النحاة، أو هو "إمالة الكلام عن جهته الصَّحيحة في العربية كما يقول ابن فارس.[3]

ثانيا: تلحين القراءات القرآنية

قال ابن الجزري(ت 833 هـ) :(كلّ قراءة وافقت العربية، ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة، أطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أم عمن هو أكبر منهم. هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف)[4] .

ولأن القرآن نزل بلغة عربية فالأصل في القراءة الصحيحة أن تكون موافقة لقواعد هذه اللغة ولا يتصور أن تكون هناك قراءة ليست متلائمة مع القواعد النحوية، وعلماء القراءات يعتمدون على الإسناد الصحيح في صحة القراءة القرآنية لا مطابقة القراءة للقواعد النحوية.

قال أبو عمرو الداني(ت444هـ): (وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها).[5]

قال الدمياطي(ت 1117هـ): (قال ابن الحاجب بعد نقله التعارض بين قولي القراء والنحويين ما نصه: والأولى الرد على النحويين في منع الجواز فليس قولهم بحجة إلا عند الإجماع، ومن القراء جماعة من أكابر النحويين فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم، ثم ولو قدر أن القراء ليس فيهم نحوي فإنهم ناقلون لهذه اللغة وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى؛ لأنهم ناقلوها عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله؛ ولأن القراءة ثبتت متواترة وما نقله النحويون آحاد، ثم لو سلم أنه ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر فكان الرجوع إليهم أولى)[6] .

أنكر بعض النحويين عدة قراءات وأجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها ولم يلتفت إلى إنكار أهل النحو لها.[7]

وسنتناول في هذا البحث ما حكم عليه باللحن في إعراب القرآن للنحاس .

1- (وَإِذْ قُلْنا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاّ إِبْلِيسَ أَبى وَاسْتَكْبَرَ وَكانَ مِنَ الْكافِرِينَ) [البقرة34] الْجُمْهُورُ عَلَى كَسْرِ التَّاءِ "للملائكةِ". وقراءة أبي جعفر بضم التاء "للملائكةُ اسجدوا " لحن لا يجوز[8]، قال أبو الفتح: (هذا ضعيف عندنا جدًّا؛ وذلك أن "الملائكة" في موضع جر، فالتاء إذن مكسورة، ويجب أن تسقط ضمة الهمزة من "اسجدوا" لسقوط الهمزة أصلًا إذا كانت وصلًا، وهذا إنما يجوز ونحوه إذا كان ما قبل الهمزة حرف ساكن صحيح، نحو قوله عز وجل: "وَقَالَتُ اخْرُج" [يوسف:31] وادخلُ، فضُم لالتقاء الساكنين لتخرج من ضمة إلى ضمة، كما كنت تخرج منها إليها في قولك: اخرج. فأما ما قبل همزته هذه متحرك –ولا سيما حركة إعراب– فلا وجه لأن تحذف حركته ويحرك بالضم)[9]، فحركة الإعراب لا تُستهلك لحركة الإتباع و قراءة بعض البادية: "الْحَمْدِ لِلَّه" بكسر الدال على لغة ضعيفة ، ونحو منه ماروي عن أبي عبيدة من قول بعضهم: دعه في حِرُمِّه، فحذف كسرة الراء من "حر"، ونقل إليها ضمة همزة أمه، وهو على شذوذه أعذر من قراءة أبي جعفر: "لِلْمَلائِكَةُ اسْجُدُوا"؛ وذلك أنه خفف همزة تثبت في الوصل وهو قولك: في هنِ أمه، فإذا كانت تثبت في الوصل جاز تخفيفها فيه؛ بل لا يكون التخفيف بإلقاء الهمزة ونقل الحركة إلا في الوصل، وليس فيه إلا شيء واحد؛ وهو حذفه حركة الإعراب لحركة غير ملازمة؛ وإنما هي للهمزة، وقرأ بعضهم: (ويمسك السماء أن تقع عَلَّرضِ")، يريد: على الأرض، فحُذفت همزة أرض للتخفيف، ونقلت حركتها إلى اللام وهي ساكنة كما ترى، فصارت عَلَلَرض ، فأسكن اللام الأولى وأدغمها في الثانية كراهة اجتماع لامين متحركتين فصارت "علَّرض "، فهذا التحفيف مع النقل إنما يكون إذا كان الأول الملقي عليه ساكنًا، فإن كان متحركًا فقد حَمَتْه حركته أن يَقبل حركة أخرى[10]، فالقِرَاءَةُ بضم التاء ضَعِيفَةٌ جِدًّا، وَأَحْسَنُ مَا تُحَمَلُ عَلَيْهِ هذه القراءة أَنْ يَكُونَ الرَّاوِي لَمْ يَضْبُطْ عَلَى الْقَارِئِ، فالْقَارِئُ أَشَارَ إِلَى الضَّمّ يريد أن الْهَمْزَةَ الْمَحْذُوفَةَ مَضْمُومَةٌ فِي الِابْتِدَاءِ، وَلَمْ يُدْرِكِ الرَّاوِي هَذِهِ الْإِشَارَةَ ، وَقِيلَ هو مِنْ إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ وذلك إِنَّهُ نَوَى الْوَقْفَ عَلَى التَّاءِ سَاكِنَةً، ثُمَّ حَرَّكَهَا بِالضَّمّ إِتْبَاعًا لِضَمَّةِ الْجِيمِ[11].

قال أبو البركات الأنباري(ت 577هـ): (وهذه القراءة ضعيفة في القياس جدا والقُرَّاء على خلافها، على أنها لا حجة لهم فيها. وذلك من ثلاثة أوجه: أحدها: أن الخلاف إنما وقع في نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها، وههنا ليس ما قبلها ساكنا، وإنما هو متحرك؛ لأن التاء من "الْمَلائِكَةِ" متحركة، فهذا احتجاج على غير محل الخلاف، والثاني: أن هذا لا تقولون به؛ فإنه لا يجوز عندكم نقل حركة همزة الوصل إلى المتحرك قبلها، الثالث: أنا نقول: إنما ضمت هذه التاء إتباعا لضمة الجيم في "اسْجُدُوا" وذلك من وجهين؛ أحدهما: أن يكون قد نَوَى الوقف فسكنت التاء وضمها تشبيهًا بضمة التاء في قراءة

من قرأ: {وَقَالَتُ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ} [يوسف: 31] بإتباع ضمة التاء ضمة الراء؛ لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم كما ضموا الهمزة، ونحو هذا الإتباع قراءة من قرأ أيضا: {جَنَّاتٍ وَعُيُونٌ ادخلوها} [الحجر: 45] بضم التنوين إتباعا لضمة الخاء من: "ادْخُلُوهَا" وهذا كثير في كتاب الله تعالى وكلام العرب. والثاني: أنه أتبع الضم الضم، كما أتبع الكسر في قراءة الحسن البصري: "الْحَمْدِ لِلَّهِ" فكسر الدال إتباعا لكسرة اللام)[12].

2 – (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ) [البقرة:54]

رُوي عن أبي عمرو في "إلى بارئكم" "بارِئْكُمْ " بتسكين الهمزة غير أن سيبويه روى عنه باختلاس الحركة. وزعم أبو العباس أن تسكين الهمزة لحن لا يجوز في كلام ولا شعر لأنها حرف الإعراب، وقد أجاز ذلك النحويون القدماء الأئمة[13]، وأنشدوا:

إذا اعْوجَجْنَ قلتُ صاحبْ قوّم [14]

قال السيرافي(ت 385هـ) :(الشاهد على حذفه الكسرة من (صاحب) أراد يا صاحبي، وحذف الياء واكتفى بالكسرة – وحذفها جيد – ثم اضطر فحذف الكسرة)[15] .

قال ابن جني(ت 392هـ): (الذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكنًا. ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، لكن أتوا من ضعف دراية)[16]، ولا يجوز حذف الحركة في مثل هذا في القرآن الكريم إنما يأتي هذا في اضطرار الشعر، وأغلب القراء قرأوا الآية بالإشباع، وكسر الهمزة، وهي القراءة المختارة.[17]

قال ابن جني(ت 392هـ): (فيثقل ذلك عليهم فيخففون بإسكان حركة الإعراب، وعليه قراءة أبي عمرو: "فَتُوبُوا إِلَى بَارِئْكُمْ" فيمن رواه بسكون الهمزة، وحكى أبو زيد: "بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ "[الزخرف:80] بسكون اللام)[18].

ومن ضوابط قبول القراءات موافقة اللغة العربية ولو بوجه واحد من وجوه اللغة سواء كان هذا الوجه فصيحا أم الأفصح، مجتمعا عليه أم مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله كقراءة أبي عمرو في قوله تعالى: "فَتُوبُوا إِلى بارِئْكُمْ" فإنه قرأ بسكون الهمزة في بارِئْكُمْ[19]

قال أبو عمرو الداني(ت444هـ): (وَأَئِمَّةُ الْقُرَّاءِ لَا تَعْمَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَفْشَى فِي اللُّغَةِ وَالْأَقْيَسِ فِي الْعَرَبِيَّةِ بَلْ عَلَى الْأَثْبَتِ فِي الْأَثَرِ وَالْأَصَحِّ فِي النَّقْلِ وَإِذَا ثَبَتَتِ الرِّوَايَةُ لَمْ يَرُدَّهَا قِيَاسُ عَرَبِيَّةٍ وَلَا فُشُوُّ لُغَةٍ لِأَنَّ الْقِرَاءَة سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَلْزَمُ قَبُولُهَا وَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا).[20] يقول الداني:" والإسكان أصحّ في النقل، وأكثر في الأداء، وهو الذي اختاره وأخذ به" ثم يقول :والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية، ولا فشوّ لغة، لأن القراءة سنّة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها"[21] .

3-(وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) [آل عمران 180]

قَرَأَ حَمْزَةَ بِالتَّاءِ " وَلَا تحسبن الَّذين يَبْخلُونَ " خطاب للنَّبِي صلى الله عَلَيْهِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْيَاءِ {وَلَا يَحسبن} [22].،وزعم أبو حاتم: أن قراءة حمزة بالتاء لحن لا يجوز [23].

قال ابن يعيش(ت 643هـ): (فَمن قرأ بالتاء، فتقديرُه: لا تحسبَنَّ بُخْلَ الذين يبخلون بما آتاهم الله، ثمّ حُذف المضاف. ومَن قرأ بالياء، فـ "الذين" في موضع الفاعل، والمفعولُ الأوّل محذوفٌ، والتقديرُ: البخلَ هو خيرًا لهم. وحَسُنَ إضمارُه لِما في "يبخلون" من الدلالة عليه، وصار كقولهم: "مَن كَذَبَ كان شَرًّا له"، أي: كان الكَذِبُ شرًّا له. ولو قلت على هذا: "ما ظننتُ أحدًا هو خيرًا منك"، لم يجز؛ لأنّه لم يأتِ بعد معرفة، وكذلك لو قلت: "ما ظننتُ زيدًا هو قائمًا" لم يجز؛ لأنّ الذي بعده ليس معرفةً، ولا مُقاربًا للمعرفة)[24]

قال سيبويه(ت 180هـ) في قراءة الياء: (كأنه قال: ولا يحسبن الذين يبخلون البُخل هو خيرا لهم. ولم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطَب بأنه البخل، لذكره يبخلون، ومثل ذلك قول العرب: " مَنْ كَذَب كان شرًّا له "، يريد كان الكذب شرا له، إلا أنه استغنى بأن المخاطَب قد علم أنه الكذب، لقوله كذب في أول حديثه).[25]

قال أبو علي الفارسي(ت 377هـ): (والقراءة الجيدة بالياء لأن حكم المفعول الثاني في باب (ظننتُ) أن يكون الأول في معنى والبخل المضمر الذي دل عليه (يبخلون) هو الخير في المعنى، و (الذين هم) فاعلو (يَحْسَبَنَّ)، فإذا قرئ بالتاء صار الذي المفعول الأول، و (خيرًا) المفعول الثاني، وليس الذين يبخلون هو خيرًا في المعنى، كما كان البخل المضمر إياه في المعنى، فإن لم تحمل هذه القراءة على إضمار بَخِلَ قبل قوله (الذين) وحذفه وإقامة المضاف إليه مقام المضاف لم يجز، ومن قرأ بالياء لم يحتج إلى إضمار البخل الذي يدل عليه يبخلون الذي في الصلة، كما يضمره من قرأ بالتاء، لأنه يضمر "لا تحسبنَّ بُخْل الذين يبخلون خيرًا"، وحذف البخل بعد ذكر (يبخلون) أحسن من حذفه قبله، لأنك إذا حذفته من يبخلون دلَّ يبخلون عليه كما يدل الفعل على مصدره، وإذا حذفته قبل يبخلون لم يدل على حذفه شيء من اللفظ)[26]

غير أن الزجاج(ت 311هـ) لم يمنع القراءة بالتاء، وقال بأن حذف البخل هنا في قراءة التاء قد دل يبخلون فيه على البخل، كما تقول: من كذب كان شرًّا له، فيكون مثل (وأسأل القرية) أي أهل القرية، فكذلك يكون معنى هذا: لَا تَحْسبَن بُخْل الباخلين خيراً [27] .

والقراءة بالياء هي أجود القراءتين في تقدير النحو، وذلك أنّ الذي يقرأ بالتّاء يضمر البخل قبل أن يذكر ما يدل عليه، والذي يقرأ بالياء يضمر البخل بعد ما ذكر يبخلون، كما قال: من كذب كان شرّا له.[28]

والقراءة بالتاء بعيدة جدا وجوازها أن يكون التقدير: ولا تحسبنّ الذين يبخلون مثل قوله تعالى: "وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ "[يوسف: 82] أي: أهل القرية[29].

قال أبو جعفر الطبري(ت 310هـ): (وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندي، قراءة من قرأ: (" وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ ") بالتاء، بتأويل: ولا تحسبن، أنت يا محمد، بخل الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرًا لهم ثم ترك ذكر "البخل"، إذ كان في قوله: "هو خيرًا لهم" دلالة على أنه مراد في الكلام، إذ كان قد تقدمه قوله: "الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله". وإنما قلنا: قراءة ذلك بالتاء أولى بالصواب من قراءته بالياء، لأن "المحسبة" من شأنها طلب اسم وخبر، فإذا قرئ قوله: "ولا يحسبن الذين يبخلون" بالياء: لم يكن للمحسبة اسم يكون قوله: "هو خيرًا لهم" خبرًا عنه. وإذا قرئ ذلك بالتاء، كان قوله: "الذين يبخلون" اسمًا له قد أدّى عن معنى "البخل" الذي هو اسم المحسبة المتروك، وكان قوله: "هو خيرًا لهم" خبرًا لها، فكان جاريًا مجرى المعروف من كلام العرب الفصيح. فلذلك اخترنا القراءة بـ"التاء" في ذلك على ما بيناه، وإن كانت القراءة بـ"الياء" غير خطأ، ولكنه ليس بالأفصح ولا الأشهر من كلام العرب)[30] .

4- (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) [النساء:1]

قَرَأَ العامة {والأرحامَ} نصبا وقَرَأَ حَمْزَة وَحده {والأرحامِ} خفضا[31].

قال النحاس(ت 338هـ) :(وقرأ إبراهيم وقتادة وحمزة وَالْأَرْحامَ بالخفض وقد تكلّم النحويون في ذلك. فأما البصريون فقال رؤساؤهم: هو لحن لا تحلّ القراءة به، وأما الكوفيون فقالوا: هو قبيح ولم يزيدوا على هذا ولم يذكروا علّة قبحه فيما علمته)[32] .

قال أبو منصور الازهري(ت 370هـ): (الَقراءة الجيدة (والأرحامَ) بالنصب، المعنى: اتقوا الأرحامَ أن تقطعوها، وأمَّا خفض الأرحام على قراءة حمزة فهي ضعيفة عند جميع النحويين، غير جائزة إلا في اضطرار الشعر، لأن العرب لا تعطف على المكنِيّ إلا بإعادة الخافض)[33]

قال أبو علي الفارسي(ت 377هـ): (وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال. وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن)[34]

قال ابن الخباز(ت 639 هـ): (وإن كان المعطوف عليه مجرورًا وجبت إعادة الجار كقولك: مررت بك وبزيد. وسرت إليك وإلى عمرو، وكذلك المعطوف على المجرور بالإضافة كقولك: بينك وبين زيد درهم. قال أبو علي: لأن المضمر المجرور أشبه التنوين حيث كان على حرف واحد، ولم يجز الفصل بينه وبين ما هو معه، فلذلك أعيد الجار. وذهب الكوفيون إلى جواز ترك الإعادة، واحتجوا بقوله: {وصد عن سبيل الله وكفروا به والمسجد الحرام} وبقوله تعالى: "تساءلون به والأرحام") [35].

وهذه من القضايا النحوية التي وقع فيها خلاف بين نحاة البصرة والكوفة فقد جوز الكوفيون العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض، واحتجوا لقولهم بأنه قد جاء ذلك في القرآن الكريم فمنه قوله تعالى: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسائَلُونَ بِهِ والارحامِ" بالخفض على قراءة حمزة وجاء في كلام العرب ومن ذلك[36] قول الشاعر:

فَاليَومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا ... فاذهبْ فَمَا بِكَ والأَيَامِ مِنْ عجب [37]

ومحلّ الشاهد قوله: فما بك والأيام ، حيث عطف «والأيّام» على الكاف من «بك» من غير إعادة حرف الجرّ، والتقدير: فما بك وبالأيّام.

ومنع البصريون العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض. واحتجوا بأن الجارّ والمجرور كالشيء الواحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور، وكان متصلا بالجارّ، ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلّا متصلا، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب، فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف المجرور، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز [38] .

إجماع النحويين أنه يَقْبُحُ أنْ يُنْسَقَ باسم ظاهرٍ على اسم مضمر في حال الخفض إلا بإظهار الخافض، كقوله تعالى: (فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ) [القصص 81] ، ويستقبح النحويون مررتُ به وزيدٍ؛ لأن المكنِي المخفوضَ حرفٌ متصل غيرُ منفصلٍ وكأنه كالتنوين في الاسم، فَقَبُحَ أن يعطف باسم يقوم بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه. وقال سيبويه: لا يجوز عَطف الظاهر على المَكني المخفوض من غير إعادة الخافض إلا في ضرورة الشعر [39]

وقد ردّ أبو العبّاس المبرد(ت 285هـ) قراءة الخفض، وقال: إنه لا تَحِلُّ القراءةُ بها. غير أن الذي قد رواها إمامٌ ثِقَةٌ، ولا يرد نقل الثقة مع أنّه قد قرأتْها جماعةٌ من غيرِ السبْعة كابن مسعود، وابن عبّاسٍ، والقاسم، وإبراهيمَ النخعي، والأَعْمَش، والحسن البصري، وقَتادَةَ، ومُجاهِدٍ. وإذا صحّت الروايةُ، فلا يمكن بحال أن تُرد، ولها وجهان آخران محتملان غير العطف على المضمر أحدهما: أن تكون الواو هي واو قَسَم، وهم يُقْسِمون بالأرحام ويُعظِّمونها ويكون قولُه: {إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا} جواب القسم. والوجهُ الثاني: أن يكون قبل الأرحام باء ثانية حتى كأنّه قال: "وبالأرحام"، ثم حذف الباء نظرا لتقدُّمِ ذكرها كما حذفت في نحو قولك: "بِمَن تَمُرُّ أَمُرُّ"، و"على من تنزِلُ أنزِل"، ولم تقل: "أمرّ به"، و "لا أنزلُ عليه"؛ لأنّها مثلُها في موضعِ نصب، وقد كثُر عنهم حذفُ حرف الجرّ،[40] وأُنشد:

رَسْمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ ... كِدْتُ أَقْضِي الحياةَ مِن جَلَلِهْ [41]

قال ابن جني(ت 392هـ): (ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل " الأرحام " على العطف على المجرور المضمر بل اعتقدت أن تكون فيه

باء ثانية حتى كأني قلت: "وبالأرحام " ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها؛ كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك: بمن تمرر أمرر وعلى من تنزل أنزل ولم تقل: أمرر به ولا أنزل عليه لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما)[42].

إن للبصريين فيما ذهبوا إليه حجتين: الأولى: أن ضمير الجر يشبه التنوين وكما لا يجوز العطف على التنوين فكذلك لا يجوز العطف عليه. والثانية: أنه يجب في المعطوف والمعطوف عليه صحة وقوع أحدهما موقع الاخر، لا يصح حلول ضمير الجر محل ما يعطف عليه ، فيمنع العطف إلا بإعادة الجار، وتضعيف الحجتين كالاتي: أما الأولى: شبه الضمير بالتنوين ضعيف، فلا يترتب عليه إيجاب ولا منع، ولو منع من العطف عليه لمنع من توكيده، ومن الإبدال منه، وضمير الجر يؤكَّد، ويبدل منه بإجماع؛ فالعطف عليه يجوز كما جاز فيه التوكيد والبدل وأما الثانية: لو كان شرطًا في العطف حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه ؛ لم يجز قولهم: رُب رجل وأخيه ونحوه؛ لأنه لا يصح حلول أخيه محل رجل، إذ إن رُب تختص بالدخول على النكرات، فلما جاز: رب رجل وأخيه؛ دلَّ على أن حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه ليس شرطًا، فبطل احتجاج البصريين، وكان مذهب الكوفيين يُعد راجحًا، ويكفي دليلًا على رجحانه كثرة الوارد منه في كلام العرب شعرًا ونثرًا، وهذا وحده دليل قوي[43] .

هذه الواو عند أكثرهم واو القسم، لا واو العطف. وإذا كانت كذلك تعلقت بما تتعلق به باء القسم إذا قلت: بالأرحام لأفعلن، أي: أقسم بالأرحام. وذلك القسم محذوف للاختصار. وإذا كانت الواو للقسم لم يجز الوقف على (الأرحام) لأنه يحتاج إلى جواب قبل الوقف، والجواب على هذه القراءة (إن الله كان عليكم رقيبًا) فالعرب كانت تقسم بالأرحام وجاء التنزيل موافقا للغة العرب. فيكون في قراءة حمزة وقفان، الأول: على قوله (تساءلون به).و الثاني: (رقيبا). لأنهما جملتان مختلفتان تامتان. إحداهما جملة أمرية، والأخرى جملة قسمية[44] .

والعطف على الضمير دون إعادة الجار محل نزاع، وأكثر النحاة منعه، والصواب أنه جائز، قرأ حمزة: (واتقوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ) والقاعدة عندهم أنه إذا أريد العطف على ضمير في محل خفض وجب إعادة الخافض، والأصح أنه لا يشترط إعادة الخافض، والدليل القراءة، وهي سنة متبعة، والقرآن مصدر القاعدة النحوية لا العكس[45].

جاء في مفاتيح الأغاني للكرماني(ت بعد 563هـ): (فكيف يجوز لنحوي أو غيره أنْ يضعِّف قراءة أو أن يستقبحها وهي قراءة متواترة متصلة السَّند برسول الله – صلى الله عليه وسلم –، وقد قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قُرَّاء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بغير واسطة، ومنهم عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وأبي بن كعب رضي الله عنهم، وقال

ابن يعيش في قراءة حمزة: " قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى ردّ نقل الثقة مع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم النخعي والأعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد، وإذا صحَّت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها)[46]

والواجب أن تكون القراءات القرآنية من المراجع الأصيلة التي تبنى عليها القواعد النحوية والقرآن الكريم هو الصواب الذي لا يجوز العدول عنه إلى غيره من كلام البشر[47].

والقراءات المتواترة كلها موافقة للغة العربية ولو بوجه، وهذا أحد شروط قبول القراءة وقد قام العلماء بتتبع جميع القراءات التي طعن فيها أو ردّها بعض النحاة أو غيرهم، وتبيين انها توافق وجها على الأقل من وجوه اللغة، واللغة واسعة فيها المشهور والضعيف، والنادر والغريب، ومخالفة وجه من وجوه اللغة لا يعني مخالفتها للغة ككل[48] .

قال الزجاج(ت 311هـ): (القراءَة الجيّدةُ نصب الأرحام. المعنى واتقوا الأرحام أن تقطعوها، فأما الجر في الأرحامِ فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضاً في أمْر الدين عظيم، لأن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال:" لا تحلفوا بآبائكم "فكيف يكون تساءَلون به وبالرحم على ذا؟) [49] يقول محمد حبش :(ولا يخفى أن هذا الإنكار إنما يسمع قبل ثبوت التواتر، أمّا بعد ثبوته فإن أعظم حجة في العربية إنما هي ورودها في التنزيل وقراءة النّبي صلّى الله عليه وسلّم لها. وقد احتجّ من قرأ بالخفض بتواتر الإسناد، وهو أقوى الأدلة بلا مراء، كذلك فإن إنكار عطف الظاهر على المضمر ليس في مطلق الأحوال، وإنما ينكر عطف الظاهر على المضمر إذا لم يجر له ذكر، فتقول: (مررت به وزيد)، فذلك غير مستقيم، أما إن تقدم للهاء ذكر فهو حسن، وذلك مثل: (عمرو مررت به وزيد)، فكذلك الهاء في قوله: تَسائَلُونَ بِهِ تقدم ذكرها، وهو قوله تعالى: وَاتَّقُوا اللَّهَ) [50] .

5- (قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ) [الحجر:٥٤]

قراءة ابْنُ كَثِيرٍ «فَبِمَ تُبَشِّرُونِّ» بتشديد النون وكسرها، أَرَادَ: فَبِمَ تُبَشِّرُونَنِي، النُّونُ الْأُولَى هي عَلَامَةُ الرَّفْعِ، وَالثَّانِيَةُ " نون الوقاية" مَعَ الْيَاءِ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ فَأَدْغَمَ النُّونَ فِي النُّونِ تَخْفِيفًا، وَحَذَفَ الْيَاءَ اجْتِزَاءً بِالْكَسْرَةِ لرؤوس الآي[51] ،وَقَرَأَ نَافِعٌ «تُبَشِّرُونِ» بِكَسْرِ النُّونِ أَيْضًا مِثْلَ ابْنِ كَثِيرٍ غَيْرَ أَنَّهُ حَذَفَ إِحْدَى النُّونَيْنِ تَخْفِيفًا، وَقَالَ بعض الْعَرَب إِذا اجْتمع حرفان من جنس وَاحِد أسقطنا أحد الحرفين واكتفينا بوَاحِد كما في قول الله تعالى {فَبِمَ تبشرون}[52]

وفيما يخص قراءة نافع بكسر النون "تبشرونِ" روي عن أبي عمرو بن العلاء رحمه الله أنه قال: هو لحن فلا يقال: أنتم تقوموا، فيحذف نون الإعراب. قال أبو جعفر: إن سيبويه والخليل قد أجازوا هذا، وهذه قراءة أهل المدينة، والأصل عند سيبويه: فبم تبشّرون بإدغام النون في النون فحذف إحدى النونين ولم

يحذف نون الإعراب لأنه استثقل الإدغام لا كما تأول أبو عمرو بأنه حذف نون الإعراب وإنما حذف النون الزائدة.[53] وأنشد سيبويه:

أبا الموت الّذي لا بدّ أنّي ... ملاق لا أباك تخوّفيني [54]

وغلط أبو حاتم نافعا في هذه القراءة، وقال إن شاهد الشعر في هذا اضطرار.

قال القاضي أبو محمد: وهذا حمل منه، وتقدير هذه القراءة أنه حذفت النون التي للمتكلم وكسرت النون التي هي علامة الرفع بحسب الياء، ثم حذفت الياء لدلالة الكسرة عليها)[55] .

وقال السمين الحلبي(ت 756هـ): (واختلف النحاةُ في أيَّتهما المحذوفة: فمذهب سيبويه ومَنْ تبعه أن المحذوفةَ هي الأُولى، ومذهب الأخفش ومَنْ تبعه أن المحذوفة هي الثانية، استدلَّ سيبويه على ذلك بأنَّ نونَ الرفع قد عُهِد حَذْفُها دون ملاقاة مِثْلٍ رفعاً)[56]، وأُنْشِد:

أبيتُ أَسْرِي وتَبِيتي تَدْلُكي ... وجهكِ بالعنبرِ والمِسْك الذكي[57]

إذن فالنون المحذوفة هي نون الوقاية التي تكون مع الياء فالأولى علامة الإعراب، والثانية ليست بعلامة. فإن قيل وهذه النون الباقية مكسورة: والنون التي هي علامة مبنية على الفتح، والنون التي مع ياء المتكلم مكسورة إذ المحذوفة هي نون الإعراب، كان الجواب على ذلك أننا حذفنا التي مع الياء ثم كسرت نون الإعراب ولا يُنكر أن تكسر النون التي هي علامة إذا وقعت بعدها الياء، وقد رأيناهم فعلوا مثل هذا في قولهم (ليتي) حين اضطروا، فكسروا تاء (ليت) وهي مبنية على الفتح. وقال عمرو بن معد يكرب:[58]

تراهُ كالثغامِ يُعَلُّ مِسْكاً ... يسوءُ الفالياتِ إذا فليْني [59]

قال ابن الحاجب(ت 646هـ): (فالمحذوف نون الوقاية استغناء عنها بنون الإعراب، وهذا أولى من أن تقدر نون الإعراب محذوفة استغناء عنها بنون الوقاية، لأن نون الوقاية أمر استحساني لا دلالة لها، ونون الإعراب لمعنى. فإذا اجتمعا وقدر حذف أحدهما كان حذف ما لا دلالة له أولى)[60]

الأولى وإن كانت زائدة فلا تحذف لغير جازم ولا ناصب لأنها علم الرفع، فالمحذوفة هي الثانية، لأن التكرير بها وقع، وقد جاء حذف النون الزائدة عند العرب كثيرا[61] استثقال الإدغام جعلهم يحذفون النون الزائدة. ولم تحذف نون الإعراب كما تأول أبو عمرو[62] .

قال الزجاج(ت 311هـ): (وردُّوا (فبم تبشرونِ) – قال أبو إسحاق " والأقدام على رد هذه القراءَة غلط لأن نَافِعاً رحمه الله قرأ بها، وأخبرني إسماعيل بن إسحاق أنَّ نافعاً رحمه الله لم يقرأ بحرف إلا وأقل ما قرأ به اثنان من قراءِ المدينة، ولَه وجْه في العربية فلا ينبغي أن يرد، ولكن " الفتح " في قوله (فبم تبشرونَ) أقوى في العربية)[63].

6- (فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ) [الأنبياء:88]

قرأ ابن عامر، وأبو بكر عن عاصم بنون واحدة مضمومة، مشددة الجيم، ساكنة الياء: (وكذلك نُجي المُؤمِنِين) وقرأ الباقون بنونين الثانية ساكنة والجيم خفيفة (نُنجِي المؤمنين)[64] .

ونقل النحاس(ت 338هـ) القول في قراءة "نُجي" بأن النحويين قد تكلموا فيها فقال بعضهم: هي لحن لأن اسم ما لم يسم فاعله منصوب " المؤمنين" وذهب إلى هذا القول أبو إسحاق. ويرى الفراء و أبو عبيد إلى أنّ المعنى: وكذلك نجّي النجاء المؤمنين. قال أبو إسحاق: هذا خطأ لا يجوز ضُرب زيدا. المعنى الضرب زيدا لأنه لا فائدة فيه إذ كان ضرب يدلّ على الضرب، ولأبي عبيد قول آخر فيه وهو إدغام النون في الجيم. ولا يجوز هذا عند أحد من النحويين علمناه فلا تدغمان لبعد النون من الجيم[65] .

قال أبو البقاء العكبري(ت 616هـ): (وأمَّا إِقَامَة الْمصدر مقَام الْفَاعِل مَعَ الْمَفْعُول بِهِ فلنحاة البصرة فيه مذهبان: أحدهمَا عدم جوازه لأنَّ الْمصدر يصل إِلَيْهِ فِي الْمَعْنى فَهُوَ غير لَازم على عكس الْمَفْعُول بِهِ والثاني جوازه لِأَن الْفِعْل يصل إِلَيْهِ بِنَفسِهِ واحتجُّوا بقراءة أبي جَعْفَر المدنيّ {لِيُجْزَى قوما} أَي: ليُجْزَى الجزاءُ قوما وبقراءة عَاصِم {وَكَذَلِكَ ننجي الْمُؤمِنِينَ} أَي نجي النَّجَاء وَبقول جرير:

فَلَو وَلَدت فُقَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ ... لَسُبَّ بذلك الكلْبِ الكلابا[66]

وَهَذَا ضَعِيف لما ذكرنَا والقراءتان ضعيفتان، على أنَّ قِرَاءَة عَاصِم فِيهَا وَجه آخر يُخرجهَا من هَذَا الْبَاب، وَهُوَ أن يكون الأَصْل (ننجي) ثَّم أبدل النُّون الثَّانِيَة جيماً وأدغمها، وأمَّا قِرَاءَة أبي جَعْفَر فعلى تَقْدِير: (لنجزي الْخَيْر قوما) فالخير مفعول بِهِ، وَهَذَا الْفِعْل يتعّدىَّ إِلَى مفعولين وأضمر الأوَّل لدلَالَة الثَّانِي عَلَيْهِ، وأمَّا الْبَيْت فقد حُمل على مَا قَالُوا وَحمل على وَجه آخر وَهُوَ أَن يكون التَّقْدِير: فَلَو ولدت قفيرة الْكلاب يا جرو كلب لسبّ أَي جنس الْكلاب)[67] .

قال ابن الحاجب(ت 646هـ) مضعفا هذه القراءة "نُجي": (قراءة ابن عامر وعاصم لا يظهر فيها وجه مستقيم فمن وجهها على أنه ماض بني لما لم يسم فاعله، فضعيف من حيث أسكنت الياء ومن حيث نصب المفعول به الصريح وأقيم المصدر لما لم يسم فاعله مقام فاعله. ومن وجهها على أنه مضارع "أنجي" أدغمت النون في الجيم، فضعيف من حيث إن النون لم يثبت إدغامها في الجيم، وإنما تخفي فيها لا تدغم، فإدغامها فيها بعيد. ومن وجهها على أنه مضارع "نجي" لزمه حذف النون الثانية، ومثلها لا تحذف)[68] .

قال الأزهري(ت 370هـ): (وقال أبو إسحاق النحوي: من قال معناه: نُجِّيَ النجَاء المؤمنين، فهو خطأ بإجماع من النحويين كلهم، لا يجوز (ضُربَ زيدًا) تريد: ضُرِبَ الضربَ زَيدًا؛ لإنك إذا قلت: (ضُرِبَ زَيدٌ) فقد علم أن الذي ضَرَبهُ ضَرْبٌ فلا فائدة في إضماره وإقامته مقام الفاعل)[69] .

وتأويل القراءة على أنه أبدل النون الثانية جيما وأدغمها في الجيم فهذا تأويل ضعيف جدًا، ولا يتصور في قراءته (نجي) بفتح الياء. فالأولى أن يكون التأويل: نجي النجاء، وينتصب {الْمُؤْمِنِينَ} على إضمار

فعل، أي: ننجي المؤمنين، كما تأولوا قوله تعالى: {ليجزي قوماً} على تقدير: يجزيه قومًا. وأما الأبيات فتحمل على الضرورة لقلتها[70] .

قال ابن خالويه: (قَالَ الفَرَّاءُ: لا وجهَ له عندي إلَّا اللَّحْنَ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ يجوز أن يكون أراد: يُنجي، فأدغم النّون في الجيم وهذا غَلَطٌ، لأنّ النّون لا تدغمُ في الجيمُ، ولا الجُيم في النُّون. ولكن النُّون تخفي عند الجيم. فلما خفيت لفظًا خزلوها خطأً فكتب في المصحف بنونٍ واحدةٍ، فذلك الذي حمل عاصمًا على أن قرأها كذلك، والاختيار «وكذلك ننجي» – بنونين – فعل مضارع، النون الأولى للاستقبال والثانية أصلية، أنجى ينجي إنجاء، والمؤمنون مفعولون)[71] .

قال الكرماني: (وراوي هذه الرواية عن عاصم غلط في الرواية. فإنه قرأ (ننجي) بنونين كما روى حفص عنه، ولكن النون الثانية تخفى مع الجيم، ولا يجوز تبيينها، فالتبس على السامع الإخفاء بالإدغام، فظن أنه إدغام، ويدل على هذا إسكانه الياء من (نُجِّي) ونصب قوله (الْمُؤْمِنِينَ) ولو كان على ما لم يسم فاعله ما سكَّن الياء، ولوجب أن يرفع "الْمُؤْمِنِينَ")[72] .

قال ابن خالويه(ت 370هـ): (ولعاصم في قراءته وجه في النحو: لأنه جعل (نجّي) فعل ما لم يسم فاعله، وأرسل الياء بغير حركة، لأن الحركة لا تدخل عليها في الرفع، وهي ساقطة في الجزم إذا دخلت في المضارع، وأضمر مكان المفعول الأول المصدر لدلالة الفعل عليه. ومنه قولهم: من كذب كان شرا له، يريدون: كان الكذب. فلما دلّ (كذب) عليه حذف، فكأنه قال: وكذلك نجّي النّجاء المؤمنين[73].

7-(وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ، وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) [الجاثية 4و5]

قَرَاءة ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر وَعَاصِم " وَمَا يبث من دآبة آياتٌ " "وتصريف الرّيح آياتٌ" رفعا، وَقَرَاءة حَمْزَة والكسائي "آياتٍ" كسرا فيهمَا [74].

نقل النحاس قولا لأبي جعفر بأنه لا اختلاف بين النحويين فيه أنّ النصب والرفع جيدان في مثل هذا، فالنصب على العطف أي: وإنّ في خلقكم. والرفع من ثلاثة أوجه: الأول أن يكون معطوفا على الموضع. والثاني: الرفع بالابتداء وعطفت جملة على جملة منقطعة من الأول كما تقول: إنّ زيدا خارج وأنا أجيئك غدا. و الثالث: أن تكون الجملة في موضع الحال، وقال بعض النحويين بأن النصب جائز، وأجاز العطف على عاملين وأنشد سيبويه:

أكلَّ امرئ تحسبين امرأ ... ونارا توقّد باللّيل نارا[75]

ولم يجز العطف على عاملين، وقال آخرون: من عطف على عاملين أجاز: في الدار زيد والحجرة عمرو. وقالوا من قرأ «آياتٍ» بالكسر فقد لحن. وممن قال هذا محمد بن يزيد[76].

قال ابن السراج(ت 316هـ): (أما من ظنَّ أن من جَر آياتٍ في الآية فقد عطف على عاملين فغلطٌ منهُ، وإنما نظير ذلك قولك: إنَّ في الدار علامةً للمسلمين والبيتِ عَلامةً للمؤمنينِ، فإعادة علامة تأكيدٌ وإنما حسنت الإعادة للتأكيد لما طال الكلام، كما تعاد "إن" إذا طال الكلام)[77] .

فالعطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموعٍ من العرب، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة وأكثر من ذلك، ولكنه إذا قصد التكرير رفع أو نصب فقد زال العطف على عاملين[78].

قال ابن مالك(ت 672هـ): (وأجمعوا على منع العطف على عاملين إن لم يكن أحدهما جارا، وكذا إن كان أحدهما جارا وفصل المعطوف من العاطف بغير لا، فإن كان أحدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف أجاز الأخفش العطف عليهما نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو، والخيل لخالد وسعيد الإبل، ووهب لأبيك دينارا وأخيك درهما، ومررت بعامر راكبا وعمّار ماشيا. والفصل بلا مغتفر نحو: ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو... وحذف ما دل عليه دليل من حروف الجر وغيرها مجمع على جوازه، والحمل عليه أولى من العطف على عاملين، فإنه مختلف فيه، والأكثر على منعه، وموافقة الأكثر أولى، وأيضا فإن العطف على عاملين بمنزلة تعديتين بمُعَدٍّ واحد، فلا يجوز، كما لا يجوز ما هو بمنزلته)[79].

وجاء في أمالي ابن الحاجب(ت 646هـ) بأن "آيات" جرى تأكيدا للأول كما تقول: جاءني زيد زيد، فتكرار (آيات) كتكرار زيد. وتأول: "اختلاف الليل والنهار"، على أنه هو المعطوف وحده[80].

قال ابن مالك(ت 672هـ): (وقراءة حمزة والكسائي: "آيات" على تقدير "إن" و "في" لدلالة المتقدمين عليهما ،أو على جعل "آيات" الثاني، والثالث توكيدين لـ"آيات" الأول والتوكيد بعد التوكيد، وحذف ما دل عليه دليل ليس ببدع. بخلاف العطف على عاملين فإنه بمنزلة تعديتين بمعد واحد، فلا يجوز)[81].

قال السيرافي(ت 385هـ): (وقد احتجوا بأبيات ظاهرها العطف على عاملين، وهي تخرج على تأويل لا يكون عطفا على عاملين، منها قول أبي النجم:

أوصيتُ من برّة قلبا حرّا ... بالكلبِ خيرا والحماة شرا[82]

فقالوا: " الحماة " مجرور بالعطف على " الكلب "، والعامل " الباء "، " والشرّ " منصوب بالعطف على " خيرا "، والعامل " أوصيت " وليس في شيء مما احتجوا به حجة على سيبويه. أما الآية التي ذكرناها: فإن " الآيات " المعادة فيها أعيدت لتأكيد الآيات الأولى وهي هي، وكان تقدير الكلام: إنَّ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ لَآياتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ. وَفِي خَلْقِكُمْ وَما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ. وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ ... ومثله:" إن في الدار زيدا، والقصر زيدا " وهو جائز إذا كان " زيد " الثاني هو الأول. وكأنه قال: " إن في الدار زيدا، والقصر "؛ لأن ذكره وتركه في الفائدة سواء غير التأكيد. وأما البيت الذي أنشده، فهو على تقدير إعادة حرف الجر، وحذفه اختصارا واكتفاء بما قبله، وكأنه قال: " وبالحماة شرا " وخفض الحماة بهذه " الباء " الثانية دون الأولى، وحذفها ضرورة، ولم يكن جره على طريق العطف)[83].

قال العكبري(ت 616هـ): (قَوْلُهُ تَعَالَى: "آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ": يُقْرَأُ بِكَسْرِ التَّاءِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ «إِنَّ» مُضْمَرَةٌ حُذِفَتْ لِدَلَالَةِ إِنَّ الْأُولَى عَلَيْهَا، وَلَيْسَتْ «آيَاتٌ» مَعْطُوفَةً عَلَى آيَاتِ الْأُولَى لِمَا فِيهِ مِنَ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنَ ،وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ كَرَّرَ «آيَاتٍ» لِلتَّوْكِيدِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ لَفْظِ آيَاتِ الْأَوْلَى، فَأَعْرَبَهَا بِإِعْرَابِهِ؛ كَقَوْلِكَ: إِنَّ بِثَوْبِكَ دَمًا، وَبِثَوْبِ زَيْدٍ دَمًا؛ فَدَمٌ الثَّانِي مُكَرَّرٌ؛ لِأَنَّكَ مُسْتَغْنٍ عَنْ ذِكْرِهِ. وَيُقْرَأُ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَ «فِي خَلْقِكُمْ»: خَبَرُهُ؛ وَهِيَ جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ. وَقِيلَ: هِيَ فِي الرَّفْعِ عَلَى التَّوْكِيدِ أَيْضًا)[84].

قال أبو الحسن: قراءة الرفع أجود، وبها نقرأ؛ لأنّه قد صار على كلام آخر، فإن قلت إنّه يعرض في هذه القراءة العطف على عاملين، وسيبويه وكثير من النحويين لا يجيزونه، يكون الرد: أننا نقدر" إن " في قوله: واختلاف الليل والنهار آيات، وإن كانت محذوفة من اللّفظ فهي في حكم المثبت، فقد تقدّم ذكرها في قوله: إن في السموات وفي خلقكم، فيجوز أن يكون حذفها، لأنّ حرف الجرّ قد تقدّم ذكره في قوله: إن في السموات وقوله: وفي خلقكم فلمّا تقدّم ذكر الجارّ في هذين قدّر وإن كان محذوفا، وممّا يجوز أن يتأوّل على ما ذكرنا في قوله: واختلاف الليل والنهار آيات قول الفرزدق:

وباشر راعيها الصّلا بلبانه وجنبيه حرّ النّار ما يتحرّف[85]

فهذا إن حُمل الكلام على ظاهره كان من باب العطف على عاملين على الفعل والباء، وإن قدّرت أن الباء ملفوظ بها لتقدّم ذكرها، صارت في حكم الثبات في اللّفظ، وإذا كان كذلك كان العطف على عامل واحد. وهو الفعل دون الجارّ[86] .

8- (قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [الأنعام:]١٤٥

قَرَأَ ابْن كثير وَحَمْزَة "تكون" بِالتَّاءِ و {ميتَة} نصبا، وَقَرَأَ أَبُو عَمْرو وَنَافِع وَعَاصِم والكسائي " يكون "بِالْيَاءِ و {ميتَة} نصبا كذلك، وَقَرَأَ ابْن عَامر وَحده "تكون" بِالتَّاءِ {ميتَة} رفعا[87].

يقول بعض النحويين عن قراءة ابن عامر أنها لحن لأنه عطف منصوبا على مرفوع وسبيل المعطوف سبيل المعطوف عليه[88] ، قال الطبري: (فأما قراءة "ميتة" بالرفع، فإنه، وإن كان في العربية غير خطأ، فإنه في القراءة في هذا الموضع غيرُ صواب. لأن الله يقول: (أو دمًا مسفوحًا)، فلا خلاف بين الجميع في قراءة "الدم" بالنصب، وكذلك هو في مصاحف المسلمين، وهو عطف على "الميتة". فإذ كان ذلك كذلك، فمعلوم أن "الميتة" لو كانت مرفوعة، لكان "الدم"، وقوله "أو فسقًا"، مرفوعين، ولكنها منصوبة، فيعطف بهما عليها بالنصب)[89] .

قال سيبويه(ت180هـ): (وقد يكون لكانَ موضعٌ آخَرُ يُقتصَرُ على الفاعل فيه تقول: قد كان عبدُ الله، أي قَد خُلِق عبدُ الله. وقد كان الأمرُ، أي وقعَ الأمرُ. وقد دام فلانٌ، أي ثبت. كما تقول رأيتُ زيداً تريد رؤْية العين، وكما تقول أنا وَجَدتُهُ تريد وِجدان الضَّالَّة)[90] .

قال ابن جني(ت 392هـ): (وَتَكون كَانَ دَالَّة على الْحَدث فتستغني عَن الْخَبَر الْمَنْصُوب تَقول: قدْ كانَ زيدُ أَي قد حدث وَخُلق)[91] ، وتوجيه هذه القراءة أن «تكون» هنا تامة بمعنى "حدث ووقع"، وهي تحتاج الى فاعل الذي هو«ميتةٌ» وأنث «تكون» لتأنيث لفظ «ميتة»[92] ، قال السمين الحلبي: («إلا أَنْ تكونَ ميتةٌ» بالتأنيث ورفع ميتة يعني: إلا أن يوجدَ ميتة، فتكون تامة عنده، ويجوز أن تكون الناقصة والخبرُ محذوفٌ تقديره: إلا أن يكون هناك ميتة، وقد تقدَّم أن هذا منقولٌ عن الأخفش في قوله مثل ذلك {وَإِن يَكُن مَّيْتَةً} . وقال أبو البقاء: «ويُقْرأ برفع» ميتة «على أنَّ» تكون «تامة، وهو ضعيف لأن المعطوف منصوب». قلت: كيف يُضَعِّف قراءة متواترة؟ وأما قوله «لأن المعطوف منصوب» فذلك غير لازم؛ لأن النصب على قراءة مَنْ رفع «ميتة» يكون نَسَقاً على محلِّ «أن تكون» الواقعة مستثناةً تقديره: إلا أن يكون ميتة، وإلا دماً مسفوحاً، وإلا لحم خنزير)[93]

9- (وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لا يُعْجِزُونَ) [الأنفال59]

اختلف القراء في "الْيَاء وَالتَّاء" من قَوْله "يحسبن" فقراءة ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو والكسائي {وَلَا تحسبن} بِالتَّاءِ وَكسر السِّين إلا عَاصِما فَإِنَّهُ فتح السِّين، وَقراءة ابْن عَامر وَحَمْزَة {وَلَا يَحسبن الَّذين كفرُوا} بِالْيَاءِ وَفتح السِّين[94] .

قال النحاس(ت 338هـ): (زعم جماعة من النحويين منهم أبو حاتم أن هذا لحن لا تحلّ القراءة به ولا يسمع لمن عرف الإعراب أو عرّفه. قال أبو جعفر: وهذا تحامل شديد وقد قال أبو حاتم أكثر من هذا قال: لأنه لم يأت ليحسبنّ بمفعول وهو يحتاج إلى مفعولين. قال أبو جعفر: القراءة تجوز ويكون المعنى: ولا يحسبنّ من خلفهم الذين كفروا سبقوا، فيكون الضمير يعود على ما تقدّم إلّا أنّ القراءة بالتاء أبين)[95] .

قال أبو حيان(ت745 هـ): (وحكى الفراء: أظن أنك قائم خير لك، وأظن خيرًا لك أنك قائم، وأجاز الكسائي والفراء: أظن أن يذهب زيد، ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا بعوض نحو: قد والسين وسوف، أظن يذهب زيد، يمتنع إلا على مذهب من مذاهب الفراء في قراءة من قرأ: «ولا يحسبن الذين كفروا سبقوا» بمعنى أن سبقوا، وحذف (أن) لما عاد الذكر على الفاعلين، والذين في موضع رفع، وشبهه بقوله: يريد يقوم بمعنى: يريد أن يقوم، وظننت زيدًا إنه قائم بكسر (إن) في مذهب البصريين لا غير، وأجازه الكوفيون مع فتح (أن)، وقال ابن كيسان: يجب فتح (أن) على البدل)[96]

فلا إشكال في القراءة بالتاء، لأن المفعول الأول «الذين كفروا» و المفعول الثاني «سبقوا» ومن قرأ بالياء، فالتقدير: ولا يحسبن الكافرون أن سبقوا، فحذف «أن» ويكون «أن سبقوا» قد سدَّ مسد المفعول الأول أو أن يكون في «ولا يحسبن» ضمير الإنسان، أي: لا يحسبن الإنسان الكافرين السابقين[97] .

قال ابن عاشور(ت 1393هـ): (وقرأه ابن عامر وحمزة وحفص وأبو جعفر (ولا يحسبن) بالياء التحتية. وهي قراءة مشكلة لعدم وجود المفعول الأول لحسب، فزعم أبو حاتم هذه القراءة لحنا، وهذا اجتراء منه على أولئك الأئمة وصحة روايتهم، واحتج لها أبو علي الفارسي بإضمار مفعول أول يدل عليه قوله: (إنهم لا يعجزون) أي لا يحسبن الذين كفروا أنفسهم سبقوا، واحتج لها الزجاج بتقدير: (أن) قبل (سبقوا) فيكون المصدر سادا مسد المفعولين وقيل: حذف الفاعل لدلالة الفعل عليه والتقدير: ولا يحسبن حاسب")[98] .

قال الزجاج: (والقراءَة الجيدةُ (وَلَا تَحْسَبَنَّ) بالتاءِ على مخاطبة النبي – صلى الله عليه وسلم – وتكون " تَحْسَبَنَّ " عاملة في الذين، ويكون (سبقوا) الخبر. ويجوز فتح السين وكسرها، وقد قرأ بعض القراءِ، ولا يحسَبَنَ الذين كفروا، بالياء وَوَجهها ضعيف عند أهل العربية إلا أنَّها جائزة على أن يكون المعنى: ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا، لأنها في حرف ابن مسعود إنهم سبقوا، فإذا كانت كذلك فهو بمنزلة قولك: حسبت أن أقوم وحسبت أقومُ على حذف (أن)، وتكون أقوم وقام تنوب عن الاسم والخبر كما أنك إذا قلت: ظننت لَزَيْد خَيْر مِنْكَ. فقد نابت الجملةُ عن اسم الظَنِّ وخَبرِه وفيها وجه آخر: ولا يحسبَنَ قبيلُ المُؤْمنينَ الَّذِينَ كَفَروا سَبَقُوا)[99] .

10- (وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ربك أعمالهم) [هود111]

قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو والْكِسَائِيُّ «وَإِنَّ» مُشَدَّدًا «لَمَا» خَفِيفًا، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ بتشديد كليهما، وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ «وَإِنْ» خَفِيفًا وَ «لَمَا» خَفِيفًا إِلَّا عَاصِمًا فَإِنَّهُ شَدَّدَ «لَمَّا»[100] .

والقراءة بتشديد "إن" و" لما" عند أكثر النحويين لحن، وقال الكسائي: الله جلّ وعزّ أعلم بهذه القراءة ما أعرف لها وجها، وروي عن محمد بن يزيد أن هذا لا يجوز، فلا يقال: إنَّ زيدا إلا لأضربنّه، ولا لمّا لأضربنه[101] ، قال أبو علي الفارسي: (وذلك أنّ "إن" إذا ثقّلت وإذا خففت ونصبت، فهي في معنى الثقيلة، فكما لا يحسن: إنّ زيدا إلا منطلق، فكذلك لا يحسن تثقيل إن وتثقيل لما، فإن قال قائل: يكون المعنى: لمن ما، فأدغم النون في الميم بعد ما قلبها ميما؛ فإن ذلك لا يسوغ، ألا ترى أن الحرف المدغم إذا كان قبله ساكن نحو: قرم مالك، لم يقو الإدغام فيه على أن يحرّك الساكن الذي قبل الحرف المدغم، فإذا لم يجز ذلك فيه، وكان تغييرا أسهل الحذف؛ فأن لا يجوز الحذف الذي هو أذهب في باب التغيير من تحريك الساكن أجدر. على أنّ في هذه السورة ميمات اجتمعت في الإدغام)[102].

قال ابن زنجلة(توفي حوالي403هـ): (قَالَ الْفراء وَأما من جعل لما بِمَنْزِلَة إِلَّا فَإِنَّهُ وَجه لَا نعرفه كَمَا لَا يحسن إِن زيدا إِلَّا منطلق، فَكَذَلِك لَا يحسن: وَإِن كلا إِلَّا ليوفينهم، شرح هَذَا أَن (إِن) إِثْبَات للشَّيْء وَتَحْقِيق لَهُ وَ(إِلَّا) تَحْقِيق أَيْضا وَإِيجَاب وَإِنَّمَا تدخل نقضا لجحد قد تقدمها كَقَوْلِك مَا زيد إِلَّا منطلق وَكَقَوْلِه {إِن كل نفس لما عَلَيْهَا حَافظ} أَي مَا كل نفس إِلَّا عَلَيْهَا حَافظ، وَفِي قَوْله تَعَالَى {وَإِن كلا لما} لم يتقدمه حرف جحد، فَيَقُول: إِن لما بِمَعْنى إِلَّا) كَمَا ذكرنَا، وَإِنَّمَا تقدم هَا هُنَا (إِن) الَّتِي للتحقيق فقد بَطل قَول من قَالَ: إِن لما بِمَعْنى (إِلَّا) ووجهها مَا قد ذكرنَا عَن أهل النَّحْو)[103] قال ابن الحاجب: (أما قراءة ابن عامر وحمزة وحفص وهي المشكلة، فقيل: لمّا مصدر من قوله: {أكلا لما} ، أي: وإن كلا جميعاً، ثم حذف التنوين إجراء للوصل مجري الوقف ، وهو ضعيف، لأن استعمال (لما) في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد ،وقيل: أصله: لمن ما، فأدغمت النون في الميم، فاجتمع ثلاث ميمات، فاستثقل اجتماع الأمثال، فحذفت الميم الأولى، فبقى لما، وهذا بعيد لا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله، فإن حذف مثل هذه الميم استثقالاً لم يثبت في كلام ولا شعر، فكيف يحمل عليه كتاب الله. وقيل: (لما) فعلى من اللم، ومنع الصرف لأجل ألف التأنيث، والمعنى فيه مثل معنى لما المنصرف، وهذا أبعد، إذ لا يعرف لما فعلى بهذا المعنى ولا بغيره، ثم كان يلزم هؤلاء أن يميلوا لمن أمال، وهو خلاف الإجماع، وأن يكتبوها بالياء، وليس ذلك بمستقيم، ولو قيل: إن (لما) هذه هي لما الجازمة، حذف فعلها للدلالة عليه، لما ثبت من جواز حذف فعلها في قولهم: خرجت ولما، وسافرت ولما، ونحوه، وهو سائغ فصيح. فيكون المعنى: وإن كلا لما يهملوا أو لما يتركوا، لما تقدم من الدلالة عليه من تفصيل المجموعين لقوله: {فمنهم شقي وسعيد}[104] .

قال أبو علي الفارسي(ت 377هـ): (حكي عن الكسائيّ أنه قال: لا أعرف وجه التثقيل في لمّا. ولم يبعد في ما قال، ولو خفّف مخفّف (إن) ورفع كلّا بعدها، لجاز تثقيل لما مع ذلك، على أن يكون المعنى: ما كلّ: إلّا ليوفّينّهم، فيكون ذلك كقوله: وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا [الزخرف/ 35]، لكان ذلك أبين من النصب في كلّ والتثقيل للمّا)[105] .

قال أبو حيان الأندلسي(ت745هـ): (وتنفرد" لما" بجواز حذف مجزومها إذا دل على حذفه دليل نحو: قاربت المدينة ولما، تريد: ولما أدخلها، وهذا أحسن ما يخرج عليه قراءة من قرأ: «وإن كلا لما» خرجت على حذف الفعل المجزوم لدلالة قوله تعالى: «ليوفينهم ربك أعمالهم» أي لما ينقص من عمله)[106].

قال الصبان في حاشيته(ت 1206هـ): (وأما على تشديد النون والميم معًا فقال ابن الحاجب: أحسن ما قيل فيه أن (لما) هي الجازمة حذف فعلها، تقديره: لما يهملوا، واعترضه في المغني بأن (لما) تفيد توقع منفيها وإهمال الكفار غير متوقع. وأجاب الدماميني بأن توقع منفيها غالب لا لازم، ولو سلم فالكفار

يتوقعون الإهمال ولا يشترط في التوقع أن يكون من المتكلم. ثم قال في المغني: والأولى عندي أن يقدر: لما يوافوا أعمالهم، لدلالة ليوفينهم إلخ عليه ولتوقع التوفية)[107] .

النتائج:

بعد جولة في كتاب اعراب القران للنحاس ، والبحث في القراءات القرانية فيه ، يمكننا أن ندرج أهم النتائج التي توصل اليها البحث:

1- اللحن هو مخالفة العرب في سنن كلامهم كما اصطلح على ذلك النحاة، أو هو "إمالة الكلام عن جهته الصَّحيحة في العربية

2- كلّ قراءة وافقت العربية، ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها

3- القراءة القرآنية سنة متبعة يلزم قبولها والمصير اليها، ولا يردها قياس عربية ولا فشو لغة اذا ثبتت صحة تلك الرواية

4- توقف النحاس في بيان رأيه في كثير من القراءات ولم يرجح رأيا على آخر في حين نجده قد وصف بعض القراءات باللحن أو بأنها بعيدة جدا ، ووصف قراءات أخرى بأنها الأجود .

5- وقف بعض النحويين من القراءات القرآنية موقفا متشددا فوصفوا بعض القراءات بأن فيها الإبعاد والفحش والشناعة والضعف ، وقد رد بعضهم ذلك بأن الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف .

6- قام العلماء بتتبع جميع القراءات التي طُعن فيها أو ردّها بعض النحاة أو غيرهم، وتبيين انها توافق وجها على الأقل من وجوه اللغة، واللغة واسعة فيها المشهور والضعيف، والنادر والغريب، ومخالفة وجه من وجوه اللغة لا يعني مخالفتها للغة كلها .

المراجع

1 - لسان العرب 13/ 380

2 - تاج العروس 36/ 103

3 - ينظر :أصول علم العربية في المدينة ص280

4 - النشر في القراءات العشر 9/1

5- جامع البيان في القراءات السبع 51/1

6 - «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» ص39

7 - ينظر :دراسات في علوم القرآن - فهد الرومي ص324

8 - ينظر:إعراب القرآن للنحاس 1/ 45، التبيان في إعراب القرآن 1/ 50

9 - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها 1/ 71

10 – ينظر:المصدر نفسه 1/ 71–73

11 – ينظر:التبيان في إعراب القرآن 1/ 51

12 – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين 2/ 612

13 – ينظر:إعراب القرآن للنحاس 1/ 54 ، ينظر: معاني القراءات للأزهري 1/ 150

14 – الشاهد منسوب لأبي نخيلة السعدي في" البديع في علم العربية 2/ 296 ،" شرح أبيات سيبويه 341/2 وتمامه : بالدو أمثالَ السّفينِ العُوَّمِ

15 – شرح أبيات سيبويه 2/ 341

16– الخصائص 1/ 73–74

17 –ينظر: معاني القراءات للأزهري 1/ 151

18 – المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها 1/ 109–110

19 – ينظر:الواضح في علوم القرآن ص120

20 – الإتقان في علوم القرآن 1/ 259

21– جامع البيان في القراءات السبع 51/1

22 – ينظر :حجة القراءات ص183،ينظر«الوجيز في شرح قراءات القراءات الثمانية أئمة الأمصار الخمسة» ص154

23 – ينظر:إعراب القرآن للنحاس 1/ 190

24– شرح المفصل لابن يعيش 2/ 332

25 – الكتاب لسيبويه 2/ 391

26 – التعليقة على كتاب سيبويه 2/ 100–101

27 – ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1/ 493

28 – ينظر: شرح كتاب سيبويه 3/ 160 ، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون 3/ 510

29 – ينظر:إعراب القرآن للنحاس 1/ 190

30 –تفسير الطبري = جامع البيان ط دار التربية والتراث 7/ 431

31 – ينظر:السبعة في القراءات» ص226: ومعاني القراءات للأزهري» 1/ 290

32 – «إعراب القرآن للنحاس» 1/ 197

33 –معاني القراءات للأزهري 1/ 290

34 – الحجة للقراء السبعة 3/ 121

35 – توجيه اللمع ص294

36 – ينظر:الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر 2/ 138

37 –هذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها، أورده في "الكتاب" 2/ 383 ،اللمع ص 97 ،شرح المفصل لابن يعيش 282/2

38 – ينظر:الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر 2/ 138

39 – . ينظر:إعراب القران للزجاج 7/2

40 – ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 2/ 283

41 –ديوان جميل بثينة ص 105

42 – «الخصائص» 1/ 286–287

43 – أصول النحو 2 – جامعة المدينة ص 333 –334

44 – ينظر: شرح المقدمة المحسبة 2/ 432–433

45 – ينظر:فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص648

46 – مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني ص137

47 – ينظر:الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر 2/ 138

48 – ينظر :مقدمات في علم القراءات ص229

49 –معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2/ 6

50 – القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية ص349 –350

51– ينظر:إعراب القراءات السبع وعللها ط العلمية» (ص201): ينظر:«السبعة في القراءات» ص367

52 – ينظر:الجمل في النحو ص228

53 – ينظر:إعراب القرآن للنحاس 2/ 241

54 – الشاهد لأبي حيّة النميري في ديوانه 177

55 – تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 3/ 365

56 – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 5/ 16–17

57 – أي: تبيتين وتَدْلُكين، الرجز مجهول القائل. وهو في همع الهوامع 1/ 201 ،الخصائص22/2

58 – ينظر: شرح أبيات سيبويه 2/ 264 –265

59 –) "ديوان عمرو بن معد يكرب" ص 180 الشاهد فيه أنه حذف إحدى النونين، والمحذوفة التي مع الياء، والأولى لا يجوز حذفها لأنها ضمير الفاعلات، والفاعل لا يجوز حذفه. وهذا يبين لك أن النون الثانية هي المحذوفة .

60 –أمالي ابن الحاجب (2/ 540

61 – ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (4/ 83

62 – ينظر إعراب القرآن للنحاس 2/ 241

63 – معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1/ 216–217

64 – ينظر: معاني القراءات للأزهري 2/ 170

65 – ينظر إعراب القرآن للنحاس 3/ 55– 56

66 –هذا البيت من الوافر وهو لجرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق. وليس في ديوانه. أمالي ابن الحاجب678/2 ،وابن يعيش4/ 314

67 – اللباب في علل البناء والإعراب 1/ 159–161

68 – أمالي ابن الحاجب 1/ 203–204 ، ينظر:«مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» ص721

69 – معاني القراءات للأزهري 2/ 170

70 – ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 6/ 246

71 – إعراب القراءات السبع وعللها ط العلمية ص277

72 – مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني ص282

73 – الحجة في القراءات السبع ص250

74 – ينظر:السبعة في القراءات ص594

75 – البيت لأبي داود الإيادي ص 112

76 – ينظر:إعراب القرآن للنحاس 4/ 93
77 – الأصول في النحو 2/ 74
78 – ينظر:الأصول في النحو 2/ 73
79 – شرح التسهيل لابن مالك 3/ 378
80 – ينظر:أمالي ابن الحاجب 1/ 299
81 – شرح الكافية الشافية 3/ 1243
82 – البيت من رجز لأبي النجم في شرح أبيات المغني للبغدادي 3/ 372، شرح الكافية الشافية 828/2
83 – شرح كتاب سيبويه 1/ 339 –340
84 – التبيان في إعراب القرآن 2/ 1150
85 – ديوان الفرزدق ص 388
86 – ينظر: الحجة للقراء السبعة 6/ 169–172
87 – ينظر :السبعة في القراءات ص272
88 – ينظر :إعراب القرآن للنحاس 2/ 37
89 – تفسير الطبري = جامع البيان ط دار التربية والتراث 12/ 196
90 – الكتاب لسيبويه 1/ 46
91 – اللمع في العربية لابن جني ص37
92 – ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية 2/ 73
93 – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 5/ 197
94 – ينظر: السبعة في القراءات ص307
95 – إعراب القرآن للنحاس 2/ 102
96 – ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي 4/ 2123–2124
97 – ينظر:إعراب القرآن للباقولي – منسوب خطأ للزجاج 2/ 431
98 – قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير ص560
99 – «معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2/ 421
100 – ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها ط العلمية ص173.
101 – ينظر: إعراب القرآن للنحاس 2/ 185
102 – الحجة للقراء السبعة 4/ 387
103 – حجة القراءات ص352
104 – أمالي ابن الحاجب 1/ 166
104 – الحجة للقراء السبعة 4/ 388
105 – حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك 1/ 425
105 – ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي4/ 1859
106 – ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي4/ 1859

المصادر

– القرآن الكريم

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ،أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: 1117هـ) ،تحقيق أنس مهرة ،دار الكتب العلمية – لبنان ،الطبعة: الثالثة، 2006م – 1427هـ
- الإتقان في علوم القرآن ،عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) ،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،الطبعة: 1394هـ/ 1974 م
- أصول النحو 2 ،كود المادة: GARB5363 ،المرحلة: ماجستير ،المؤلف: مناهج جامعة المدينة العالمية ،الناشر: جامعة المدينة العالمية
- أصول علم العربية في المدينة ،عبد الرزاق بن فراج الصاعدي ، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ،الطبعة: السنة الثامنة والعشرون، العددان 105 -106، 1417هـ - 1418هـ /1987-1988م
- الأصول في النحو ،أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ) ،تحقيق عبد الحسين الفتلي ،مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت
- إعراب القراءات السبع وعللها ،أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر بن خالويه الأصبهاني (المتوفى: 603 هـ) [كذا بالمطبوع، والصواب أنه لأبي محمد ابن خالويه النحوي (المتوفى: 370 هـ)] ،ضبط نصه وعلق عليه: أبو محمد الأسيوطي ،دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،الطبعة: الأولى، 1327 هـ - 2006 م
- إعراب القرآن ،أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: 338هـ) ،وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ،منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ،الطبعة: الأولى، 1421 هـ
- أمالي ابن الحاجب ،عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: 646هـ) ،دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت ،عام النشر: 1409 هـ - 1989 م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ) المكتبة العصرية ،الطبعة: الأولى 1424هـ- 2003م
- البديع في علم العربية ،مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606 هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين ،جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية،الطبعة: الأولى، 1420
- تاج العروس من جواهر القاموس ،محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ) ،تحقيق مجموعة من المحققي ،دار الهداية
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : 616هـ) ،تحقيق علي محمد البجاوي ،عيسى البابي الحلبي وشركاه
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ،أبو حيان الأندلسي ،تحقيق د. حسن هنداوي ،دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض ،الطبعة: الأولى، 1418 - 1434 هـ / 1997 - 2013 م
- التعليقة على كتاب سيبويه ،الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: 377هـ)، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب) ،الطبعة: الأولى، 1410هـ - 1990م
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ،أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (224 - 310هـ) ،دار التربية والتراث - مكة المكرمة - ص.ب: 7780

- جامع البيان في القراءات السبع ، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: 444هـ) ،جامعة الشارقة – الإمارات ،الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م
- الجمل في النحو ،أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ) ،تحقيق د. فخر الدين قباوة ،الطبعة: الخامسة، 1416هـ 1995م
- حجة القراءات ، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي 403هـ) ،محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني.
- الحجة في القراءات السبع ،الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: 370هـ) ،تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت ، دار الشروق – بيروت ،الطبعة: الرابعة، 1401 هـ
- الحجة للقراء السبعة ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: 377هـ) ،تحقيق بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي ،راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف ، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت ،الطبعة: الثانية، 1413 هـ - 1993م
- الحجة للقراء السبعة ،الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: 377هـ) ،تحقيق بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي ،راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق ،دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت ،الطبعة: الثانية، 1413 هـ - 1993م
- الخصائص ،أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،الطبعة: الرابعة
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ،أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ) ،تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم، دمشق
- دراسات في علوم القرآن الكريم ،أ. د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي ،حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ،الطبعة: الثانية عشرة 1424هـ - 2003م.
- ديوان أبي داود الإيادي، جمعه وحققه الدكتور:أنوار محمود الصالحي ،أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء –سورية –دمشق ،الطبعة الأولى 1431هـ-2010م
- ديوان الفرزدق،شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور،دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ،الطبعة الأولى 1407هـ - 1987م
- ديوان جميل بثينة، دار صادر بيروت
- شرح أبيات سيبويه ،يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفى: 385هـ) ،تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم ،راجعه: طه عبد الرءوف سعد ،مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر ،عام النشر: 1394 هـ - 1974 م
- شرح أبيات مغني اللبيب ،عبد القادر بن عمر البغدادي (1030 هـ - 1093 هـ) ،تحقيق عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق ،دار المأمون للتراث، بيروت ،لطبعة: (جـ 1 - 4) الثانية، (جـ 5 - 8 الأولى) ،عام النشر: عدة سنوات (1393 - 141 هـ)
- شرح المفصل للزمخشري ،يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ) ،قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م
- شرح المقدمة المحسبة ،طاهر بن أحمد بن بابشاذ (المتوفى: 469 هـ) ،تحقيقخالد عبد الكريم ،المطبعة العصرية – الكويت ،الطبعة: الأولى، 1977 م

- شرح تسهيل الفوائد ،محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ) ،تحقيقد. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ،هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ،الطبعة: الأولى (1410هـ - 1990م)
- شرح طيبة النشر في القراءات ،شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833هـ) ،ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة ، دار الكتب العلمية – بيروت ،الطبعة: الثانية، 1420 هـ - 2000 م
- شرح كتاب سيبويه ،أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: 368 هـ) ،تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ،دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،الطبعة: الأولى، 2008 م
- شعر أبي حية النميري ،جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري ، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي – دمشق 1975
- شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمعه ونسقه مطاع الطرابيشي،الطبعة الثانية منقحة ومزيدة 1405هـ - 1985م
- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي) ،(مؤلف الشرح): أحمد بن عمر بن ،مساعد الحازمي ، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة الطبعة: الأولى، 1431 هـ - 2010 م
- القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية ،محمد حبش ،دار الفكر – دمشق ،الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1999 م
- الكتاب ،عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ) ،تحقيق عبد السلام محمد هارون ،مكتبة الخانجي، القاهرة ،الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م
- كتاب السبعة في القراءات ،أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: 324هـ) ،تحقيق شوقي ضيف ،دار المعارف – مصر ،الطبعة: الثانية، 1400هـ
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ،المنتجب الهمذاني (المتوفى: 643 هـ) ،حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح ، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية ،الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م
- اللباب في علل البناء والإعراب ،أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ) ،تحقيق د. عبد الإله النبهان ،دار الفكر – دمشق ،الطبعة: الأولى، 1416هـ 1995م
- لسان العرب ،محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ) الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين ،دار صادر – بيروت ،الطبعة: الثالثة - 1414 هـ
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ،الطبعة: 1420هـ- 1999م
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ،أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ) ،تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ،دار الكتب العلمية – بيروت ،الطبعة: الأولى - 1422 هـ
- معاني القراءات للأزهري ، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ) ، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية ،الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1991 م
- معاني القراءات للأزهري ،محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ) ،مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية ،الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1991 م
- معاني القرآن وإعرابه ،إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: 311هـ) ،تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ،عالم الكتب – بيروت ،الطبعة: الأولى 1408 هـ - 1988 م

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، تحقيق د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، دار الفكر – دمشق ،الطبعة: السادسة، 1985
- مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني ،محمد بن أبي المحاسن محمود بن أبي الفتح محمد بن أبي شجاع أحمد الكرماني، أبو العلاء الحنفي (المتوفى: بعد 563هـ) ،دراسة وتحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج ،تقديم: الدكتور محسن عبد الحميد ،دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ،الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م
- مقدمات في علم القراءات ،محمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكرى، محمد خالد منصور (معاصر) .دار عمار عمان (الأردن) ،الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م
- الموسوعة القرآنية ،إبراهيم بن إسماعيل الأبياري (المتوفى: 1414هـ) ، مؤسسة سجل العرب ،الطبعة: 1405 هـ
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) ،تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – مصر
- الواضح في علوم القرآن ،مصطفى ديب البغا، محيى الدين ديب مستو ،دار الكلم الطيب / دار العلوم الانسانية – دمشق ،الطبعة: الثانية، 1418 هـ - 1998 م
- الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة ، أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأَهْوَازي (المتوفى: 446هـ) ،تحقيق دريد حسن أحمد ،دار الغرب الإسلامى – بيروت ،الطبعة: الأولى، 2002

107 – حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك 1/ 425